الحوكمة وأخلاقيات الأعمال

أصبحت الحوكمة " Corporate Governance " من الموضوعات الهامة في كافة الادارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية العامة والخاصة ، خصوصاً بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي وقعت في الكثير من الشركات والمؤسسات العالمية ، مثل الانهيارات المالية التي حدثت في عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ، وأزمة شركة Ernon في الولايات المتحدة الأمريكية ، وكذلك أزمة شركة WorldCom الأمريكية للاتصالات عام 2002 م.

وترجع هذه الانهيارات في معظمها إلي الفساد الإداري والمحاسبي بصفة عامة والفساد المالي بصفة خاصة، مع مراعاة أن الفساد المحاسبي يرجع في أحد جوانبه الهامة إلي دور مراجعي الحسابات وتأكيدهم على صحة البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية مختلفة عن الواقع والحقيقة.

بالاضافة إلي ذلك فإن من أهم أسباب انهيار الشركات هو افتقار إدارتها إلي الممارسة السليمة في الرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة وكذلك اختلال هياكل التمويل وعدم القدرة علي توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها. يضاف الي ذلك نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح المناسب بجانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة.

وقد نتج عن هذه الانهيارات افتقاد الثقة في الأسواق المالية المختلفة وانصراف المستثمرين عنها ، وكذلك افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة عدم صحة المعلومات المحاسبية الواردة في البيانات المالية للشركات المختلفة والمصادق عليها من المراجعين الخارجين.

نتيجة لكل ذلك ازداد الاهتمام بمفهوم الحوكمة وأصبحت من الركائز الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الوحدات الاقتصادية ، ولم يقتصر الأمر علي ذلك وحسب بل قامت الكثير من المنظمات والهيئات بتأكيد مزايا هذا المفهوم والحث علي تطبيقه في الوحدات الإقتصاديه المختلفة ، مثل : لجنة كادبوري Cadbury Committee والتي تم تشكيلها لوضع إطار لحوكمة الشركات باسم Cadbury Best Practice عام 1992م في المملكة المتحدة ، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والتي قامت بوضع مبادئ حوكمة الشركات Principles of Corporate Governanceعام 1999م ، وصندوق المعاشات العامة (Calpers) في الولايات المتحدة الأمريكية ، كذلك لجنة Blue Ribbon Committee في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصدرت مقترحاتها، وغيرها من الدول والمنظمات . وفيما بعد التزمت اغلب الدول بتطبيق هذا المفهوم لما يحقق من منافع ومزايا على مستوى كافة الاصعدة سواء كانت اقتصادية او مالية اوحتى ادارية وذلك بهدف حماية اصحاب المصالح والحد من الفساد الاداري والمالي.

تعريف الحوكمة والهدف منها

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة التي راجت للمصطلح Corporate Governance ، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح، والتي تم الاتفاق عليها، فهي: " أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة."

تعددت التعريفات المقدمة لهذا المصطلح، بحيث يدل كل مصطلح على وجهة النظر التي يتبناها مقدم هذا التعريف ، فتعرف مؤسسة التمويل الدولية IFC الحوكمة بأنها: " هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها ". وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها: " مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين ". وهناك من يعرفها بأنها: " مجموعة "قواعد ادارية" تستخدم لإدارة الشركة من الداخل، ولقيام مجلس الإدارة بالإشراف عليها لحماية المصالح والحقوق المالية للمساهمين."

وبمعنى آخر، فإن الحوكمة تعني النظام العام ، أي وجود نظم تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول عن التصرفات الادارية والمالية غير الصحيحة ، مع تحميل المسؤولية لكل من الحق ضرر بالمصلحة العامة.

ويمكن ان نعرف الحوكمة بأنها مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التى تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز فى الأداء الاداري عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف اي عمل منظم سواء في وحدات القطاع الخاص او في وحدات القطاع العام.

وقد ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في العديد من الاقتصاديات المتقدمة والناشئة خلال العقود القليلة الماضية، خصوصاً في أعقاب الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، وكذلك ماشهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002م وتزايدت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من دول العالم للتحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي يعتمد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي، وقد أدى اتساع حجم تلك المشروعات إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وشرعت تلك المشروعات في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية، فاتجهت إلى أسواق المال.

آليات الحوكمة

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة إلى تحقيق الشفافية والعدالة، ومنح حق مساءلة إدارة المنظمة ، ما يؤدي الى تحقيق الحماية لاصحاب الحقوق وحملة الوثائق جميعا، مع مراعاة مصالح العمل والعمال، والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة، بما يؤدى إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وتنمية المدخرات، وتعظيم الربحية، واتاحة فرص عمل جديدة.

1- الآليات الداخلية للحوكمة المؤسسية:

- مجلس الإدارة.
- الحوافز الإدارة.
- هيكل رأس المال.
- القانون الأساسي، اللائحة الأساسية.
- الآليات الداخلية للرقابة.

2- الآليات الخارجية للحوكمة المؤسسية:

- الخدمات القانونية والمالية والمحاسبة.
- القوانين والتشريعات المطبقة.
- الأسواق (وتحتوي على: سوق المنتجات الشركة، سوق أس المال، سوق قوة العمل، السوق كأحد آليات الرقابة على الشركات)
- المعلومات التي يوفرها سوق رأس المال وتحليلها.

الجهات الخارجية للإشراف والرقابة.

معايير الحوكمة

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. من هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل Basel ، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي. سنذكر هنا معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

أ – معايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

يتم تطبيق الحوكمة وفق عدة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام. 1999م ، علما بأنها أصدرت تعديلا لها عام 2004م وتتمثل في:

1-ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصيغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

2- حفظ حقوق جميع المساهمين

وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة البيانات المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين

وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

4- دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة

وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والزبائن.

5- الإفصاح والوضوح (الشفافية).

وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

6- مسؤوليات مجلس الإدارة

وتشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

مؤشر البنك الدولي للحوكمة

يعتمد البنك الدولي في إصداره لمؤشر الحاكمية على ستة جوانب رئيسية تتمثل في:

1- التعبير والمساءلة: التقاط التصورات لمدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في اختيار حكومتهم وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.

2-الاستقرار السياسي وغياب العنف : التقاط التصورات حول احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة بما في ذلك العنف والإرهاب بدوافع سياسية.

يقيس هذان الجانبان العملية التي يتم بواسطتها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها وكذلك قياس الجوانب المرتبطة بالحريات السياسية، الانتخابات الحرّة والنزيهة وحرية الصحافة والحريات المدنية والحقوق السياسية والتغيير الحكومي وشفافية القوانين والسياسات كما يتم قياس مقدار مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام، وحالة عدم الاستقرار التي قد تحدث في الدولة مثل النزاعات المسلحة، أو القلاقل الاجتماعية أو التهديدات الإرهابية أو تشتت الطبقة السياسية أو التغييرات الدستورية وهي كلّها عوامل عدم استقرار النظام السياسي في وجه الأخطار الداخلية والخارجية.

3- فعالية الحكومة: التقاط التصورات لجودة الخدمات العامة ونوعيتها ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، ونوعية صياغة السياسات وتنفيذها ومصداقية التزام الحكومة بمثل هذه سياسات.

4- الجودة التنظيمية : التقاط التصورات لقدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وأنظمة سليمة تسمح بتعزيز وتنمية القطاع الخاص.

في حين يتعلق هذين الجانبين بقدرة الحكومة على صياغة قرارات سليمة وفعّالة والقدرة على تنفيذها.

5- سيادة القانون: التقاط التصورات لمدى ثقة العملاء بقواعد المجتمع والالتزام بها ولاسيما نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمالية الجريمة والعنف.

6- السيطرة على الفساد: التقاط التصورات لمدى قدرة السلطة العامة على تحقيق مكاسب في مجال مكافحة مختلف أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة وكذلك صور "الهيمنة" على الدولة من قبل النخب وجماعات المصالح الخاصة.

يتضمن هذا البعد تأثير الفساد على البيئة الاقتصادية وإساءة استخدام السلطة العامة من أجل مصالح ومكاسب خاصة كالاستخدام غير المشروع للسلطة العامة من قبل الموظفين الإداريين والسياسيين كقبول الموظفين الحكوميين الرشاوى في أثناء المشتريات والعمولات واختلاس الأموال العامة وتخصيص الموارد العامة وتوزيع العائد المتأتي منها وفقا لاعتبارات المصلحة الشخصية. وكذلك الرشوة والمحسوبية والمحاباة والواسطة ونهب المال العام كما يتعمق هذا البعد باحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعل الاقتصادي والاجتماعي و مدى الثقة الممنوحة لتلك القواعد من قبل المتعاملين والتي تحكم نظم العمل والتعامل داخل المجتمع، وهذه المؤشرات تعطي انطباعا عن مدى النجاح الذي يحققه المجتمع في خلق بيئة مناسبة تتميز بالعدل وإقرار الحق وبالتالي زيادة الانسجام والتفاعل الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد بعضهم البعض، وبينهم وبين الحكومة.